

كتابة على الحيطان

## حكومة وكتل وبرلمان !!

عامر القيسي

ربما لا يصق البعض من المسؤولين أنهم أصبحوا موضوع تندر من الشارع العراقي، والأسباب كثيرة لا تعد ولا تحصى في فترة زمنية قياسية، فمباحثات تشكيل الحكومة امتدت إلى أكثر من تسعة أشهر، ووضع الخطط للوزارات مئة يوم غير منقوصة ولم نعلم أن وزيراً أعطى الصحافة تفاصيل خطته وقال يا خلق الله هذه خطتي فانتظروا التفتيح، فقد اكتفى الجميع بالتلميعات الإعلامية من خلال الجلسات المغلقة التي لم نفهم منها غير الوعود والانتاجات التي في رأس الوزير فحسب!! وقضية اليومين المقبلين، من أكثر المواد مخزيرة في الشارع، فكل السياسيين من دون استثناء كانوا وما زالوا يصرحون أمام الفضائيات عند كل أزمة التفتيح الكتل على الحل خلال اليومين القادمين، ونمضي الأيام والشهور والسنين معاً، من غير أن نحل أي أزمة، بل الأدهى من ذلك أن الإزمات تتوالد وتزداد خلال اليومين فقط!! حتى أن احدهم إذا أراد أن يماطل في تنفيذ وعد له يقول لصاحبه "خلال يومين وهذا يعني أخذ ليل وجيب عتابه".

يسخر الشارع العراقي من عدم قدرة الكتل السياسية على الاتفاق على وزراء الدفاع والداخلية والأمن الوطني!!

يسخر الشارع من البرلمان الذي يناقش مشروع منع التدخين في الأماكن العامة في الوقت الذي يحتوي فيه الشارع بنار الأزمات البنيوية المصرية...!!

يسخر الشارع من حكومة لا تنق ببرلمان وبرلمان يعطل مشاريع الحكومة على نواضعها وعدم أهميتها...!!

يسخر الشارع من برلمانيين لم يحضروا جلسات البرلمان إلا من باب رفع العتب لأن الجماهير التي انتخبت كتلهم خارج العراق وليس داخله، هذه هي التقليدية الجديدة للواب...!!

يسخر الشارع من التناقضات الفاضحة في تصريحات المسؤولين الحكوميين والسياسيين معاً حول نفس الموضوع بما في ذلك القضايا المصرية الخطيرة، مثل الاعتداءات المستمرة من دول الجوار والتعدي الأميركي...!!

يسخر الشارع من التوافق على المناصب والاختلاف على ما يخص مصالح المواطنين "الخدمات نموذجاً" رغم أنهم جميعاً مع تقديم الخدمات للمواطن ولكن في جزر الواق واق...!!

يسخر الشارع من عدم قدرة الحكومات والبرلمانات المتعاقبة على مدى ثمانية سنوات على حل أزمة الكهرباء التي ترتبط بجلها بقية الأزمات...!!

يسخر الشارع أيها السادة من انعدام الثقة بين الكتل السياسية وتدهيد القيادات منها، بحيث أنهم يحتاجون في كل اتفاق إلى طوالات مستديرة ومربعة ومستطيلة ورايات خاصة وشهود، امرأتان ورجل...!!

يسخر الشارع من كل الممارسات التي أداها في زمن الطائفة والتي وجدت ونجد المساحة أمامها واسعة لتثبت نفسها في عهد التغيير برعاية السياسيين والحكوميين والبرلمانيين، وهي الطائفة والفساد المالي والإداري والعشائريات والمحسوبية والمنسوسية ونذوي القربى، فالأقربون أولى بالمعروف والشعب بطبيعة الحال ليس من ذوي القربى حسب آخر فتاوى مسؤولينا...!!

يسخر الشارع أيها السادة الغاطون بامتياز انكم وقصور كفاء انكم وقدرتكم العجيبة على أن تعيشوا بائن من طين وأخرى من عجين، من عجزكم التام في التوحيد والالتفاف حول موقف وطني واحد، بما في ذلك خرقتكم المستمر للستور بل سحكتكم بإياه بالأخذية وتفوقون للشعب "كعنه والشرب ميه"....!!

يسخر الشارع من عدم احترام أي منكم نفسه فيقدم استقالاته، على سبيل المثال، أمام إختصاصات وزارته أو المؤسسة التي يقودها، بل انكم تمنعون تمسكاً وتفتيحاً بالمناصب، بما في ذلك التي تركتموها بسبب التوافقات العينية...!!

ماذا بعد أيها السادة.. لقد ملأتم قلوبنا قبحاً.. أسكتكم الله الجنة إن وجدكم مكان!!



# الاتلاف الوطني: مارسنا حقنا الديمقراطي.. وعزل المفوضية غير مجد



□ بغداد / المدى

اعتبر الائتلاف الوطني العراقي، أمس الجمعة، أن سحب الثقة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقت الحالي يحرم الشعب من استحقاقات انتخابية مقلية، فيما أشار إلى أن النواب التي خلفية التصويت بالرفض على عزل المفوضية تشير إلى أن البعض يحاول أن يفرض إرادته بالترغيب أو التهريب.

الاتلاف الوطني وفي بيان تلاه زعيم الكتلة الصدرية في مجلس النواب بهاء الأعرجي أكد إن "أعضاء مجلس النواب مارسوا أسس حقهيم الديمقراطية في التصويت من عدمه على سحب الثقة من مفوضية الانتخابات"، مبيناً أن "اتهام البعض للبرلمان لا يتسجم مع المعايير الديمقراطية ويخالف الدستور والقوانين النافذة، كما يشير إلى أن البعض يحاول أن يفرض إرادته بالقوة سواء بالترغيب أو التهريب".

وأضاف البيان أن "سحب الثقة من المفوضية في هذا الوقت يحرم الشعب العراقي من استحقاقات انتخابية مقلية وهي انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، فضلاً عن انتخابات إقليم كردستان"، مشيراً إلى أن "الذهاب بإقالة مجلس المفوضين من دون إيجاد البديل المناسب مخاطرة غير محسوبة تؤدي بالبلاد إلى طريق مسدود".

وأكد البيان أن "التحديات التي تواجه العراق حالياً تكمن في محاربة الفساد الأكبر المتمثل بوجود الاميركان فعلى الذين

يطالبون بحاربة الفساد أن يبتعدوا صق موافقهم من خلال المطالبة بخروجه وعدم التعديله".

وكشف البيان أن "النائبين بهاء الأعرجي عن الائتلاف الوطني

وخالد العطية عن ائتلاف دولة القانون عقدا اتفاقاً قبل جلسة البرلمان أمس الأول، تضمن إعفاء مجلس مفوضية الانتخابات

وتشكيل مجلس جديد خلال 6٠ يوماً من تاريخ الإعفاء وفقاً للقانون، على أن يستمر بأعماله حتى تشكيل مجلس جديد".

وكانت الثانية عن دولة القانون حنان الفتاوي اتهمت أمس الأول كل من القائمة العراقية والائتلاف الوطني بجميع مكوناته بالتصفيق إلى الفساد من خلال الامتناع عن التصويت لحجب المفوضية الأمر الذي أثار حفيظة هذه الأطراف بالمقابل فيان مصدرنا من رحم

دولة القانون مع بقية الكتل. سلمان لم ينكر تأخير حضور علوي في الجلسة التي ناقشت نصيب المفوضية، سحب الثقة من حكومة المالكي إذا استمرت بنفس نهجها. وقال المساري: أن اللوبي الذي تشكل في البرلمان يوم أمس قد يتطور إلى سحب الثقة من حكومة إذا استمرت بنفس نهجها، وأضاف المساري أن (نصف +) يستطيع سحب الثقة.

وعن عدم سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، أوضح النائب عن العراقية: لم تكن هناك قناعة لدى أغلبية البرلمان بسحب الثقة من المفوضية، مشيراً إلى أن النقاط التي أثيرت حول أهداف سحب الثقة لا ترتقي إلى إبقاء البلد من دون مفوضية الانتخابات، وأن تشكلت فإنها ستكون بمرارة الحكومة أو بشكل ما تريد.

وضع الائتلاف الوطني العراقي من نافذة مظلمة، يرى من خلالها دولة القانون في وضع حرج، وهو يتخبط في السياسات مودعا اقتلاعه الوطني الذي بدأ مرحلة فض الأيدي عنه. القيادي عن القائمة العراقية محمد سلمان اعتبر أن خسارة دولة القانون رهان المفوضية بداية تفككت الائتلاف الوطني العراقي. يقول محمد سلمان في حديثه هاتفي مع "المدى" أمس: "كانت جولة الأممس تمثل بداية الإنشقاقات داخل الائتلاف الوطني"، مستدلاً بـ"أن الكتل المنضوية مع حزب المالكي في الائتلاف لم تصوت معه على سحب الثقة من المفوضية". مملحاً إلى أن قضايا سنطرح مستقبلاً من قبل دولة القانون وستواجه بمناطق الرفض نفسه نتيجة السياسات التي يمارسها

في مجالس المحافظات، ناهيك عن قتال الإقليم التي تفجر هنا وهناك، البلد الديمقراطي لا يقوم إلا بالانتخابات، كيف لنا أن ننحني بالديمقراطية التي كابدنا من أجلها بسبب اختلالات بسيطة؟". ويشير المصدر إلى أن هناك خطباً سياسياً يمارسه دولة القانون في إدارة البلاد، إذ يقول، "لا شيء يأتي إعطاء في السياسة، يجب أن يدرس كل شيء دراسة عميقة، اختلاف دولة القانون، كإعادة عندما تكون أي مؤسسة شاعرة يضعون رئيساً لها بالوكالة، فالأمن وكالة، والدفاع وكالة، والمفوضية وكالة... الخ". وأوضح المصدر، "عندما اجتمع الائتلاف المجلس الأعلى والخيار الصدري وحزب الفضيلة، مع دولة القانون، قلنا لهم لا يمكن أن يدار البلد بالوكالات"، ائتلاف العراقية كان ينظر إلى

الاتلاف الوطني أكد تفرد دولة القانون بالقرارات، معتبراً إياهم مترفعين على آراء الائتلاف على الرغم من الاجتماع الذي سبق جلسة مجلس النواب. يقول المصدر في حديثه مع المدى عبر الهاتف أمس، فيما يخص قرار سحب الثقة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات "كان قرارا غير مدروس، أعضاء دولة القانون استغفروا بالرأى، يريدون أن يتحوا في البلاد منحنى سيئا". المصدر إذ يضرب مثلاً في هذه الخسارة لم تفتحته الإشارة إلى التوجه نحو وأ الديمقراطية في البلاد "كلنا يعرف ما أشرف على المفوضية من اختلالات في الأداء، إلا أن دولة القانون يجب أن يتفهم أن هذا الاختلالات ليست كافية لسحب الثقة، فإلبد مقل على انتخابات في كردستان وانتخابات

## مسؤول حكومي: الجهود الأميركية في المدينة فاشلة مشروع إعمار تصريف مياه الفلوجة يراوح في مكانه

□ عن: أفكار عن العراق

قسمين: الأول هو منظومة المعالجة التي تكلف ٤.٦ مليون دولار التي من المفترض رتبها إلى ٩.٢٠٠ منزل من مجموع ٢٤.٥٠٠ في الفلوجة. كان من المؤمل انجازه في الربع الأول من عام ٢٠١١ لكنه تأخر إلى مايس ٢٠١٢. أساسا كان المفروض ربط المنظومة بكامل المدينة، إلا أن ذلك ألغى بسبب الكلفة. النصف الثاني هو المنطقة "ب" لتجميع مجاري الفلوجة بلكفة ٣.٣ مليون دولار. كان الجدول الزمني لانجازه هو نيسان إلا أن ذلك لم يحصل. من المحزن أكثر انه بعد سبع سنوات من العمل لم يستفد أي من سكان المدينة من منظومة المجاري، وحتى لو تم انجاز المشروع فانه لن يستغل لأن عمال البلدية العراقيين لم يتدربوا على تشغيله بسبب قطع الاميركان

للمتويل و لعدم وجود أدوات احتياطية وعدم وجود عقد مع الحكومة لتوفير الوقود الخاص بتشغيله. المفتش العام لإعادة إعمار العراق يعتبر الجهود الأميركية في إعادة البناء في العراق فاشلة، و أبرز مثال على ذلك هو مشروع معالجة المياه في الفلوجة. إذ انه بدأ في أكثر المدن خطورة في البلاد، وتزامن بين أكبر عمليتين عسكريتين سببت استياء السكان من الاميركان. أي مخطط جدي كان سيعرض على هذه الفكرة، إلا أن القيادة الأميركية اعتبرت الفكرة كوسيلة لكسب المدينة. بالتالي لم يتمكن المتعاقدون من القيام بأعمالهم بسبب العنف و سوء إدارة ما تبقى من العمل. وكانت النتيجة مرفقا صرفت عليه ميزانية مفرطة سيستخدم فقط نسبة قليلة من المنازل في حالة تشغيله.

في بداية عام ٢٠١١، كان محافظ الأنبار قاسم الفهداوي يتحدث إلى المسؤولين الأميركيين في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. حيث ذكر المحافظ بان البريطانيين بقوا في العراق لمدة اثني عشر عاما بعد الحرب العالمية الأولى، وتركوا وراءهم منظومة سكة الحديد وجامعة بغداد و هي مؤسسات مهمة في البلاد. و سأل الفهداوي ماذا سيبترك الأميركيان بعد رحيلهم عن العراق؟ أجاب المسؤولون الأميركيان بان هناك الكثير من المشاريع التي تم بناؤها لكن دون أن يأتي ذكر الأميركيان فيها، لذا فان الناس لا تدري بمساهماتهم في البلاد.

من أكبر مشاريع الإعمار الأميركية الباقية في الانبار هو مشروع معالجة مياه الصرف في الفلوجة. من المؤمل أن يكون أنموذجاً للمحافظة، لكن من المحتمل عدم تشغيله بعد رحيل الأميركيان مما قد يسبب لهم خيبة أمل كبيرة. بدأ العمل في مشروع الفلوجة في مايس ٢٠٠٤، أي بعد اول هجوم قام به الجيش الأميركي هناك. كلا الهجومين تركت المدينة مدمرة، المشروع الأولي بكلفة ٣٢.٥ مليون دولار كان من المقرر أن يكسب قلوب و عقول سكان المدينة بعد تلك المعارك المدمرة. بقيت الفلوجة مغفلاً للقاعدة والمتطرفين في العراق حتى ٢٠٠٧، لذا فقد تأخر العمل بسبب زيادة التكاليف في ٢٠١٠، ارتفع مبلغ العقد الخاص بهذا المرفق إلى ١٠٤ مليون دولار وتأخر الجدول الزمني لإكماله، أساسا كان المقرر إكماله خلال فترة ١٨ شهرا، إلا أن القتال كان السبب في التأخير عاما بعد عام، و حتى بعد أن أصبحت المحافظة أكثر أمنا فان العمل كان لا يزال متخلفا، ففي عام ٢٠٠٨ مثلا، كان من المؤمل إكماله في نيسان ٢٠٠٩، في عام ٢٠٠٩ صار من المفترض انجازه في ٢٠١٠، في الربع الأول من ٢٠١١ صار من المفروض تشغيل النصف الأول من المشروع في نيسان ٢٠١١ و بقية المشروع في مايس ٢٠١٢. و جاء الموعد وفات دون انجاز المشروع. إن أسباب هذا التأخير كثيرة تمتد من عدم التعاقد للقيام بأعمال محددة في المشروع مع سكان المدينة الذين يستخدمون المنظومة لتصريف مياههم رغم أنها لا تعمل و بالتالي يجب تنظيفها، باقي العمل انقسم إلى

## أعلام

### نصيف: معلومات عن فساد في نقابة المعلمين

أكدت عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عالية نصيف أن "اللجنة وصلتها معلومات موثقة تشير إلى وجود ملفات فساد مالية وإدارية كبيرة في نقابة المعلمين". وأضافت نصيف أن "اللجنة تمتلك وثائق عن ملفات فساد مالية تتعلق بأبواب صرف المبالغ المالية، فالنقابة تمتلك الكثير من البنائات المؤجرة في بغداد والمحافظات، والإيرادات المالية تصرف بشكل عشوائي ولتحقيق مآرب شخصية"، مشيرة إلى أن "مجلس النواب لا يستطيع جلب نقيب المعلمين لمساءلته، لذا تم مخاطبة العديد من الجهات بشأن دقة المعلومات وسيجال الملف إلى هيئة النزاهة بعد استكمالها".



### الوائل: الحقائق الأمنية ملف شائك ومقعد

استبعد عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون شيروان الوائلي أن يتم حسم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية في الفترة المقبلة. وقال الوائلي لوكالة كل العراق أمس الجمعة "لا أتوقع أن يتم حسم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية في القريب العاجل أو حسم المرشحين إليها بالوكالة لتبوء هذا المناصب". وكانت القائمة العراقية رشحت في وقت سابق عبد الكريم السامرائي إلى حقيبة الدفاع بالوكالة. وأضاف أن "ملف تسمية المرشحين للوزارات الأمنية ملف شائك وعليه خلافات كثيرة لذا فمن الصعب أن تتفق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات".



### صلوبة: نسبة التصحر في العراق قلبية

قللت وزارة البيئة، من خطورة التصحر على الواقع البيئي، مشيرة إلى أن التوسع العمراني في بداياته وهناك مشاريع مطروحة للتخفيف من اثر التوسع على البيئة. وقال وزير البيئة سركون صلوبة إن "نسبة التصحر في البلاد لا تزال قليلة جدا، والتوسع العمراني في بداياته وتأثيره على الأرض الزراعية قليل جدا". وأوضح صلوبة أن "هناك جملة من المعالجات بشأن التصحر منها مشروع مطروح في مجلس الوزراء يتضمن التوقف عن التوسع الأفقي، وإذا كان للمواطن حق على الحكومة فيعطى ذلك الحق، ويصار إلى الاعتماد على طريقة الإسكان العمودي".

